

Distr.  
GENERAL

A/49/132  
25 April 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البندان ٦٤ و ٦٥ من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكاملاستعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الثانية عشرة

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم لكم الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية  
الديمقراطية بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وأكون ممتنا إذا ما تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في  
إطار البندين ٦٤ و ٦٥ من القائمة الأولية.

(توقيع) باك جيل يون  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### كتاب أبيض مؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ صادر عن وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

#### التسلح النووي لليابان وصل إلى مستوى الخطر

١ - ما برحت اليابان تسعى منذ وقت طويل إلى التسلح النووي  
إن طموحها بالنسبة إلى الأسلحة النووية كشف عنه النقاب تماما من واقع ملاحظات السلطات  
اليابانية المتتابعة والمستندات الرسمية.

وتذكر المادة ٩ من "دستور دولة اليابان" (دستور السلم) الذي تم اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٤٦ في ظل مطالبات وضغوط قوية داخلية وخارجية بأن الشعب الياباني، إذ يتطلع بإخلاص إلى سلم دولي  
قائم على العدالة والنظام، سوف ينبذ إلى الأبد الحرب والتهديد المسلح والإجراءات المسلحة المتخذة من  
خلال اللجوء إلى سلطة الدولة كوسيلة لحل المنازعات الدولية. ولهذه الغاية، فلن يمتلك جيشا أو أسطولا  
أو قوة جوية أو غير ذلك من إمكانيات الحرب ولن يعترف بحق الدولة في إشعال الحرب.

إلا أن السلطات اليابانية المتوالية، انطلاقا من الرغبة في تحويل البلاد إلى قوة عسكرية وقوة  
نووية، حاولت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة تبرير مخطط تسليحها النووي منذ الخمسينات  
فتنكرت كاملا للدستور نفسه أو تعسفت في تفسيره.

وفي ٧ أيار/مايو ١٩٥٧، قال نوبوسوكي كيشي رئيس وزراء اليابان في لجنة الميزانية بمجلس  
الشورى، "أنه إذا ما ذكر أي فرد ببساطة الأسلحة النووية، فإن الجميع يقولون إنها تتعارض مع الدستور.  
ولكن تفسيرا من هذا القبيل للدستور هو تفسير مغلوط وبغير النظر إلى التطورات المستقبلية فليس  
بوسعنا أن نقول دون تمييز إن من الخطأ التعرض لذكر أي نوع من أنواع الأسلحة النووية" (عن كتاب  
"التسلح النووي لليابان الذي وصل إلى هذه المرحلة"، منشور في اليابان، ١٩٧٥).

على أن المخطط المتهور الذي تتوخاه السلطات اليابانية في سبيل التسلح النووي تلقى ضربة  
قاسية من خلال الحركة الداعية إلى فرض حظر على القنابل الذرية والهيدروجينية التي اكتسبت قوة داخل  
اليابان وخارجها منذ الخمسينات. وقد دفع هذا الأمر رئيس الوزراء الياباني إيساكو ساتو، إلى حالة من القلق

الشديد فأعلن في البرلمان عام ١٩٧٨ "المبادئ اللانوية الثلاثة" وهي عدم تصنيع أو امتلاك أو ادخال أي سلاح نووي.

ومن أجل هذا الإعلان حصل على جائزة نوبل للسلام.

وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٦٩ قال في اجتماع عام لمجلس النواب إن المبادئ اللانوية الثلاثة يمكن تغييرها في أي وقت عندما تتغير السياسة أو يحل محل مجلس الوزراء مجلس آخر. (انظر الكتاب المذكور أعلاه). موضحا بذلك أن تلك المبادئ التي دعا إليها لم تكن سوى شعارات بلاغية تقصد إلى خداع الرأي العام في داخل البلاد وخارجها.

وفي ٢ آذار/مارس ١٩٧٨، ذكر وزير الخارجية الياباني سوناي سونودا في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب أن اليابان ليست هي التي لا تستطيع امتلاك أسلحة نووية، مقيدة في ذلك بأحكام الدستور ذاته (جيجي برس، ٢ آذار/مارس ١٩٧٨) وفي لجنة الميزانية في مجلس الشورى رد رئيس الوزراء الياباني ياسوهيرو ناكاسوني في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ على استجواب من أحد أعضاء البرلمان فقال "إن لليابان أن تمتلك قوة ذرية إذا ما كانت بهدف الدفاع" (صحيفة أساهي اليابانية، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤).

ومع دخول عقد التسعينات ، فإن السلطات اليابانية، وقد ملأت الساحة حديثا صاحبها عن الحالة الدولية المتغيرة، كشفت بصراحة عن مخططها لتصعيد تسلحها النووي إلى المرحلة الختامية.

ويتجلى عزم اليابان على أن تضع في غضون هذا العام "مبادئ عامة لبرنامج الدفاع التي تعكس نهاية الحرب الباردة والحالة الداخلية" مستندة الى الحاجة الى بناء "قدرات دفاعية لكي تستجيب بصورة فورية ودقيقة لإزاء الأحداث الخطيرة المحتملة" في البلدان المجاورة ومن ذلك مثلا "التشكك النووي" و "تطوير القذائف" بواسطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد كشفت اليابان بصراحة عن مخططها تسليح نفسها بأسلحة نووية حتى على منصات الأمم المتحدة. فلغاية النصف الأول من الستينات، كانت الحكومة اليابانية، تقوم بالتصويت، ولو بقدر من عدم الحماس، لصالح القرارات المتعلقة بتحريم استخدام الأسلحة النووية وفرض حظر على الأسلحة النووية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أنها منذ النصف الأخير من ذلك العقد صوتت ضد هذه القرارات أو امتنعت عن التصويت عليها، كاشفة بذلك عزمها على أن تصبح بأي ثمن قوة عسكرية، قوة نووية من خلال الاسراع بعملية التطوير في المجال النووي بصورة مكتملة، ونتاج وتكديس الأسلحة النووية. وفي معرض تفسير السبب الذي دفعها الى التصويت ضد القرارات أو الامتناع عن التصويت عليها قالت "إن

من شأن حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية ألا يكون متوافقا مع الردع النووي" وأن الأمر "قد يسفر عن تدمير المعادلة النووية". لكن هذا كان في الحقيقة كاشفا سافرا وبغير قناع على منصات الأمم المتحدة عن عزم اليابان الذي أضمرته على انتاج وامتلاك أسلحة نووية وتمهيد السبيل أمام عدوان يتم فيما وراء البحار بحيث يتاح لهم استخدامها في حالة الطوارئ.

وعليه ظلت اليابان تناور، سواء بصورة مكشوفة أو مستورة منذ الخمسينات لكي تعتمد تسليحها النووي بوصفه سياسة متبعة، ولكي تضيف عليها المشروعية تحت قناع "المبادئ اللانوية الثلاثة" بما يتعارض مع "دستور السلم" بل ويؤدي الى تشويبه.

#### ٢ - التسلح النووي الياباني وصل الى مستوى الخطر

يتم حاليا تعزيز سياسة اليابان النووية في اتجاهين، بمعنى حل مشكلة الكهرباء بواسطة الطاقة النووية مع العمل بنفسها في الوقت ذاته على تأمين كمية كبيرة من البلوتونيوم اللازم لصناعة الأسلحة النووية بما يتيح لها المضي قدما في مجال التسلح النووي في أي لحظة.

وفي تموز/يوليه ١٩٦٦، دخلت حيز التشغيل أول محطة للطاقة النووية في اليابان. ومنذ ذلك الحين، اعتبرت الحكومة اليابانية أن تشييد محطات الطاقة النووية سياسة مهمة من سياسات الدولة لحل مشكلة الطاقة.

وطبقا لما أفاد به مدير المركز العالي للعلوم الاجتماعية في فرنسا، قدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ تنازلات خاصة الى اليابان عندما وافقت على التطوير النووي المدني مع الوعد بتزويدها باستمرار باليورانيوم الشديد التخصيب بموجب نظام للتفتيش أشد تراخيا بكثير مما يتاح للحلفاء الآخرين، وذلك مكافأة لها على تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتج عن ذلك أن أصبحت اليابان حرة في إعادة تجهيز المواد النووية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة لتسليحها (إذاعة فرانس كولتور، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

وقد أقامت اليابان بالفعل المرافق النووية الكافية من أجل تسليحها النووي.

وفي البداية، اقتصررت الولايات المتحدة، بغية السيطرة على ما تقوم به اليابان من تطوير نووي، على أن باعت لها مفاعلات الماء الخفيف التي تتغذى باليورانيوم المخصب المصنوع في الولايات المتحدة. وحظرت عليها تطوير مفاعلات ذرية من الأنواع الأخرى. وفي ظل هذا الشرط، طورت اليابان محولا ذا

نوعية جديدة مهمته الرئيسية أن يتغذى على اليورانيوم الطبيعي الكندي باستثمار بلغ ٤٠٤ من ملايين الدولارات.

وهذا المفاعل القائم في تسوروغا، مقاطعة فوكوي، ما برح في حالة تشغيل كامل منذ عام ١٩٧٩ (الكتاب الياباني - إمداس، ١٩٩٢). وبهذه الطريقة اكتسبت اليابان استقلالاً نسبياً في التطوير النووي فحررت نفسها من سيطرة الولايات المتحدة.

وطبقاً لما جاء في "الكتاب الأبيض عن الطاقة النووية" الذي نشرته الحكومة اليابانية في عام ١٩٩٣، فإن اليابان تمتلك ١٦ من محطات الطاقة النووية مزودة بـ ٤٦ مفاعلاً قيد التشغيل. وهي قادرة على إنتاج ٣٧,٣٦ في المائة مليون كيلووات، وهذا يعني أن اليابان تأتي في المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وفرنسا في مجموع القدرة المصممة للمرافق النووية.

وقد شهد عام ١٩٩٣ وحده التكاليف بإنشاء ١٢ مفاعلاً جديداً إضافة إلى أنه تحت الإنشاء و ٩ وحدات من المرافق ذات سعة إجمالية تبلغ ٨,٩ مليون كيلووات. وفي هذا كله تستخدم اليابان سنوياً نحو ٣ ٠٠٠ طن من المواد النووية.

إن اليابان يمكن أن تصبح قوة نووية خطيرة بقدرتها على إنتاج الأسلحة النووية التي تم التوسع فيها إلى حد كبير، عندما يوضع قيد التشغيل ١٠ محطات للطاقة النووية، ومفاعل سريع للتوليد ومصنع لتخصيب اليورانيوم ومخزن للنفايات المشعة (المستوى المنخفض)، وهي الآن قيد الإنشاء بالإضافة إلى توقع إنشاء ٤ محطات كهرباء للطاقة النووية بما في ذلك محول ذي نوعية جديدة ومصنع لإعادة التجهيز ومخزن للنفايات المشعة (المستوى المرتفع) (إمداس، ١٩٩٢).

وقد قامت اليابان بتأمين ما يكفي من المواد النووية لتسليح نفسها بالأسلحة النووية.

وانطلقت اليابان لتتوخى هدفاً طويلاً المدى يقضي بالاعتماد على مفاعلات التوليد السريعة التي تتغذى على البلوتونيوم في الخمسينات عندما بدأت تطوير طاقتها الذرية، فأنتجت وكدست كمية كبيرة من المواد النووية من خلال تشغيل مصانع إعادة التجهيز منذ منتصف السبعينات.

وقامت اليابان بتكديس ٢٦ طناً من البلوتونيوم وهو ما يتجاوز بكثير الكمية اللازمة للأغراض السلمية. وهي تكفي لتصنيع ما يزيد على ٣ ٠٠٠ قنبلة ذرية من نوع قنبلة نغازاكي. مجلة (بونفي شونجو اليابانية، حزيران/يونيه ١٩٩٢).

وقد انكبَّت اليابان على تنفيذ "برنامجها الكبير لاستعمال البلوتونيوم" في بداية عام ١٩٩٢.

وفي الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٢ استحضرت طنا واحدا من البلوتونيوم من المملكة المتحدة في ظل سرية فائقة ويقال إنها شحنت ١,٥ طن من البلوتونيوم من فرنسا في عام ١٩٩٣.

على أن ما يمثل مشكلة خاصة هو أن اليابان تخطط لتأمين نحو ١٠٠ طن من البلوتونيوم بحلول عام ٢٠١٠ برغم أن الكمية اللازمة فعلا من البلوتونيوم لليابان تقدر بنحو ٨٥ طنا (وكالة كيودو للأنباء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

وهذا يعني أن اليابان ستقوم بحلول عام ٢٠١٠ بتخزين ١٥ طنا من البلوتونيوم وهي تزيد عن حاجتها للأغراض السلمية، وهو ما يكفي لتصنيع نحو ٢٠٠٠ قنبلة نووية. ومن ثم، فإن زعم اليابان أنها كدست كمية ملائمة من البلوتونيوم للتنمية الاقتصادية لا يمكن تبريره بحال من الأحوال.

وثمة تقرير حديث عن عدم انتشار المواد النووية بما في ذلك البلوتونيوم صادر عن وكالة استشارية نافذة بتكليف من وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، وقد أعرب عن القلق العميق إزاء تسليح اليابان النووي، وقال إن اليابان ينبغي حثها على أن تعيد بصورة جذرية فحص سياستها النووية مطالبا بوقف مشروع مفاعل نموذجي من أجل مفاعل للتوليد السريع.

وفي معرض حث اليابان على خفض حجم تشييد محطات الطاقة النووية التي تشمل ١٢ مفاعلا تتغذى على البلوتونيوم وهي المزمع استكمالها بحلول عام ٢٠٠٥ لتصبح محطتين فقط، مع التوقف عن إنشاء مفاعل نموذجي ذي نوعية جديدة على غرار "المونغو" وإنشاء مصنع إعادة التجهيز رقم ٢ في روكاشومورا، مقاطعة اوموري، ذكر التقرير المخاوف المحتملة من انطلاقة التسليح النووي لليابان، وهي التي تراود أوساط حكومة الولايات المتحدة (ماينيشي شيمبون اليابانية، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

وقالت إذاعة صوت أمريكا في نيسان/أبريل ١٩٩٤ إن التكلفة بإنشاء مفاعل للتوليد السريع في اليابان يشير مخاوف وعوامل قلق خطيرة في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة فضلا عن الدول المجاورة لها ومن المتوقع أنه سوف يصيب بصدمة أكبر المسألة النووية الحادة. وهذا يدل على أن اليابان يمكن أن تصبح واحدة من أكبر الدول النووية في المستقبل القريب حيث تمتلك اليابان السبل الحديثة لتحقيق الأغراض النووية.

ويوضح ما يوصف بأنه "برنامج الدفاع المعتمد على النفس" الذي وضعت وكالة الدفاع اليابانية في عام ١٩٦٩، أن اليابان سوف تواصل تطوير وامتلاك أسلحة نووية محلية وقذائف تسيارية من أجل توصيلها. (أساهي المسائية اليابانية للأخبار، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٩).

وقد أنشئ نظام إطلاق الرؤوس الحربية النووية بالفعل خلال "البرنامج الثالث لإعادة تكييف القدرات الدفاعية" (١٩٦٧ - ١٩٧١). وأنجزت وكالة الدفاع اليابانية "الانتاج المحلي" للقذائف الانسيابية في عام ١٩٨٥ بالتعاون مع صناعات موتسوبيشي الثقيلة ومع شركات أخرى. وهذه النوعية من القذائف موجهة بصورة معقدة وتتاح من أجل اطلاق الرؤوس الحربية النووية والرؤوس الحربية التقليدية.

وقد نجحت "قوات الدفاع الذاتي" اليابانية في إجراء تجربة لإطلاق قذيفة أرض - بحر يابانية (SSM-1) في مركز المحيط الهادئ للقذائف التابع لبحرية الولايات المتحدة في كاليفورنيا في صيف عام ١٩٨٧ (المجلة اليابانية "سيكاي سيجي" العدد نصف الشهري، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠).

وكانت اليابان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ تمتلك ٣٩٣ من مدافع هاوتزر عيار ١٥٥ مم و ١٣٢ مدفع هاوتزر عيار ٢٠٣،٢ مم التي تستطيع اطلاق الرؤوس الحربية النووية. أما عدد طائراتها القادرة نوويا فهو في زيادة مضطردة.

وقد قامت في عام ١٩٩١ بتأمين ١٤٥ من الأنواع الجديدة من الطائرات المقاتلة - القاذفة من طراز "F-15" التي تعمل في مدى ١٠٥٢ كم. وهي تزعم زيادة هذا العدد ليتراوح ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ بنهاية عام ١٩٩٤.

وقد قامت بتطوير مقاتلة - قاذفة جديدة "FSX" من خلال إعادة تشكيل نموذج الطائرة "F-16" في عام ١٩٩٣ وهي تزعم طرح ١٣٠ منها بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، نجحت اليابان في إطلاق صاروخ جديد من طراز "H2" رقم ١ الذي تم تطويره كاملا من خلال التكنولوجيا اليابانية المستقلة في موقع الطيران الفضائي، في تانيغاشيما، مقاطعة كاغوشيما. وهذا الصاروخ يبلغ طوله ٥٠ مترا ووزنه ٢٦٠ طنا ويمكن تحويله بسهولة للأغراض العسكرية.

وقد ذكر المدير السابق لمركز بحوث الطاقة الذرية في جامعة ريكيو، باليابان، أن اليابان استطاعت أن تتخذ استعدادات عملية مادية وتكنولوجية من أجل تصنيع أسلحة نووية عالية الأداء في مدى شهر أو نحو. وأن أكثر من ١٥٠ شركة وما يزيد على ٣٠٠ مصنع يشارك في صنع الرؤوس الحربية

النووية باليابان. وفي السنوات الأخيرة طرأت زيادة حادة على الاستثمارات في هذا الميدان فقفزت من ١٧٣ مليون دولار في عام ١٩٥٤ إلى ٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ (صحيفة ووروم الهندية، ١١ آذار/مارس ١٩٩٤).

وفي واقع الأمر، فإن اليابان أقامت مؤسسات مادية وتكنولوجية مكتملة من أجل تصنيع الأسلحة النووية. وقد أعرب عن القلق بشأن تسليح اليابان النووي من جانب السلطات الحكومية في بلدان غربية بما فيها الولايات المتحدة.

وإذا ما تسلحت اليابان بأسلحة نووية، فإنها سوف تشكل أخطر وأبلغ التهديدات لشبه الجزيرة الكورية وعلاوة على ذلك فلسوف تعكر صفو السلم والأمن في آسيا وسائر أنحاء العالم.

وفي إطار ما وصل إليه التسليح النووي الياباني إلى مستوى الخطر، يزداد خطر إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لانونوية الذي يصبح عديم الجدوى.

وبرغم أن اليابان تعزز تسليحها النووي إلى حد الخطر، فإن الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى تغمض عينيها عن هذا، وفيما تشن حملة من الضغط الهستيرى على ما تسميه وهما باسم "الاشتباة في التطوير النووي" في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه السياسة ذات الوجهين إنما تحث اليابان في واقع الأمر على مواصلة تسليحها النووي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعرب عن اعتقادها بأن الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية والمنظمات في جميع الدول المناهضة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وكذلك المنظمات الدولية والشعوب المحبة للسلم في العالم سوف تنظر بمزيد من اليقظة إلى الخطوات الخطرة التي تتخذها السلطات اليابانية في سبيل التسليح النووي، وسوف تسدي مساهمات إيجابية إلى السلم والأمن في آسيا والعالم بالعمل على وقف هذا الأمر وإحباط مسيرته.

— — — — —